**المعتقلون والمخفيّون اللبنانيون قسرا في السجون السورية جناية مستمرة ضد الإنسانية (1)**

04-07-2023 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

* **شارك على**
* fb
* tw
* [whatsapp](https://api.whatsapp.com/send?phone=&text=%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b9%d8%aa%d9%82%d9%84%d9%88%d9%86+%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ae%d9%81%d9%8a%d9%91%d9%88%d9%86+%d8%a7%d9%84%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86%d9%8a%d9%88%d9%86+%d9%82%d8%b3%d8%b1%d8%a7+%d9%81%d9%8a+%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%ac%d9%88%d9%86+%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9+%d8%ac%d9%86%d8%a7%d9%8a%d8%a9+%d9%85%d8%b3%d8%aa%d9%85%d8%b1%d8%a9+%d8%b6%d8%af+%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d8%b3%d8%a7%d9%86%d9%8a%d8%a9+(1)%20https%3a%2f%2fwww.annahar.com%2f264838)
* [telegram](https://telegram.me/share/url?url=https%3a%2f%2fwww.annahar.com%2f264838&text=%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b9%d8%aa%d9%82%d9%84%d9%88%d9%86+%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ae%d9%81%d9%8a%d9%91%d9%88%d9%86+%d8%a7%d9%84%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86%d9%8a%d9%88%d9%86+%d9%82%d8%b3%d8%b1%d8%a7+%d9%81%d9%8a+%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%ac%d9%88%d9%86+%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9+%d8%ac%d9%86%d8%a7%d9%8a%d8%a9+%d9%85%d8%b3%d8%aa%d9%85%d8%b1%d8%a9+%d8%b6%d8%af+%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d8%b3%d8%a7%d9%86%d9%8a%d8%a9+(1))
* messenger
* linkedIn



**المفقودون.**

**A+****A-**

**الدكتور دريد بشرّاوي\***

لسوء حظ اللبنانيين تمكّنت مافيا السلطة الحاكمة من الإطاحة بملفات عديدة كان آخرها ملف التحقيق في جريمة تفجير [#مرفأ](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%85%d8%b1%d9%81%d8%a3+%d8%a8%d9%8a%d8%b1%d9%88%d8%aa)[#بيروت](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a8%d9%8a%d8%b1%d9%88%d8%aa)، جناية ضد الإنسانية أودت بحياة مئات الأبرياء من أبنائنا ودمرت الآلاف من المنازل بالإضافة الى تشريد العديد من العائلات، لكن هذه المافيا لما استطاعت تحقيق أهدافها الاجرامية لولا تواطؤ بعض القضاة المسيرين ليس بضمائرهم أو بشرفهم المهني وانما بمنافعهم الشخصية تارة وبتبعيتهم للسلطة التي عينتهم وبخضوعهم لدولة السلاح وحتى لإملاءات وتعليمات بعض الدول الأجنبية تارة اخرى، وما تنازع الصلاحيات وطلبات الرد والتنحي والمناورات التي حصلت مؤخرا وتم بموجبها الافراج عن المدعى عليهم في هذه القضية الخطيرة الا فصل من فصول مؤامرة تهدف الى طمس حقيقة هذه الجناية المروعة ومنع عائلات الضحايا واللبنانيين من الاطلاع على تفاصيل المؤامرة المحاكة ومن ثم الى حفظ أي تدبير أو اجراء قضائي قد يؤدي الى مساءلة الفاعلين أو الى وضع حد لتفلت المجرمين من العقاب.

ومن المؤسف والمعيب أن معظم القوى السياسية أهملت هذه القضية في الآونة الأخيرة وانهمكت بجعجعة السباق على " تعيين رئيس جديد للجمهورية"، جعجعة نسمعها ولا نرى طحنا ورئاسة للجمهورية لم يبق من اشلائها سوى اسم الجمهورية. المذهل أيضا هو أن هذا الاستحقاق المفترض به أن يكون دستوريا وديمقراطيا بامتياز يستعمل من قبل بعض الدول العريقة بأنظمتها الديمقراطية وسيلة لتحقيق غايات سياسية ومالية واقتصادية في اطار تشابك المصالح الدولية وتنافرها وتغير التحالفات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، هذه الدول أصبحت وللأسف تتصرف مع اللبنانيين كقاصرين وتابعين وفقا لمصالحها، متبعة بذلك أسلوب حكم الوصاية الإيراني السوري في لبنان الكامن خصوصا في مذكرات الجلب والاستدعاءات الى السفارات والى عواصم القرار لبعض النواب والطامحين المتسلقين والزاحفين.

ان جريمة تفجير مرفأ بيروت ليست الوحيدة التي جهّلت فيها مافيا السلطة الحاكمة هوية الفاعل إخفاء لاشتراكها الجرمي، اذ عودتنا هذه المافيا على طمس الحقائق وتدعيم سياسة الإفلات من المساءلة والعقاب والتغطية على قضية إنسانية مقدسة أصبحت وللأسف طي الكتمان، ألا وهي قضية المعتقلين والمغيبين قسرا في دهاليز [#السجون السورية](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%ac%d9%88%d9%86+%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9)، ولم يشفع للمخفيين اللبنانيين الانسحاب العسكري السوري من لبنان، فبقي ملفّهم مدفونا في أقبية بعض اللجان اللبنانية، وذلك على الرغم من إقامة علاقات دبلوماسية ومن تبادل سفراء بين البلدين.

وما يزيد في هذا الوضع سوءا هو الموقف المخزي الذي اتخذته السلطة بشخص وزير خارجيتها الممالئ للنظام السوري وذلك بالامتناع عن التصويت الخميس الماضي على مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء مؤسسة دولية هي الأولى من نوعها تعمل على كشف مصير ما يقدر بنحو مئة ألف شخص في عداد المفقودين أو المخفيين قسرا خلال الحرب الأهلية في سوريا. يشار الى أن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بأكثرية 83 صوتا وبامتناع 62 دولة عن التصويت بمن فيها لبنان وأكثرية الدول العربية وبمعارضة احدى عشر دولة لا ينص على آلية واضحة لسلطات هذه المؤسسة ويحصر نطاق عملها بالتقصي عن مصير الأشخاص المخفيين والمفقودين خلال الحرب الأهلية في سوريا، ما يطرح العديد من التساؤلات حول امكانية التقصي عن مصير المئات من الأشخاص اللبنانيين المخفيين قسرا في السجون السورية خلال حقبة الاحتلال السوري للبنان.

ولكن رغم عدم وضوح آلية عمل هذه المؤسسة الدولية، فان أقل ما يقال بالموقف الذي اتخذه وزير الخارجية بأنه موقف مخجل، ممالئ لنظام سفاح وشنيع بحق 622 معتقلا لبنانيا ومنهم المعتقل قسرا في سجون هذا النظام المصور الصحافي سمير كساب. أضف الى ذلك أن هذا الموقف يعبّر عن امعان الحكومة اللبنانية غير الدستورية في تموضعها خلف دويلة السلاح والخضوع لقراراتها، ما يوجه ضربة قاسية لدور لبنان الريادي في الدفاع عن حقوق الانسان، وما يعد خرقا واضحا لمقدمة الدستور اللبناني والتزامات لبنان الدولية ومن بينها اتفاقية مناهضة التعذيب واسهاما في وضع لبنان في مصاف الدول المشجعة على الافلات من العقاب.

القرار الرقم A/77/L.79 الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 26 حزيران 2023 بهذا الخصوص ينص على أنه يتوجب على الأمين العام للأمم المتحدة أن يحدد اطار وآلية وشروط عمل هذه المؤسسة بهدف توضيح مصير الأشخاص المفقودين وذلك خلال ثمانين يوما من تاريخ صدوره .

وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوة، قد يعتبر البعض بأنها لا تفي بالغرض المطلوب ولن تحقق الآمال المرجوة بالكشف عن مصير المئات من اللبنانيين المخفيين قسرا في السجون السورية خصوصا وأن القرار الذي أنشأها لا ينص على آلية عملها وعلى شروط قيامها بما يلزم من أجل التوصل الى كشف مصير هؤلاء الأشخاص المخفيين قسرا ولا على تحديد واضح لاختصاصها ولا حتى على آلية تنفيذية تمكنها من القيام بمهامها. ويعتقد أن هذا القرار قد يشكل ورقة ضغط سياسي ومعنوي لا أكثر في يد الولايات المتحدة الأميركية قد تستعملها في حال تقاعس نظام الأسد عن تنفيذ ما يطلب منه لا سيما بعد عودته الى جامعة الدول العربية والانفتاح العربي المستغرب عليه. ولهذا يخشى من أن يبقى القرار المذكور حبرا على ورق كسواه من القرارات الدولية التي صدرت بحق نظام اباد شعبه وارتكب مئات الآلاف من الجنايات ضد الانسانية وجرائم الحرب والابادة بحق الشعب اللبناني على مدى ثلاثين سنة .

**شهادات وقرائن وأدلة**ان هذه القضية الانسانية للمعتقلين والمخفيين اللبنانيين قسرا في السجون السورية تعود إلى مطلع سنوات الحرب التي عرفها لبنان منذ منتصف السبعينيّات. فمع احتدامها عام 1976، دخلت قوات الاحتلال السورية تحت ذريعة وقف الحرب في لبنان، وبقيت تسعة وعشرين عاماً هيمنت خلالها على لبنان وقراراته السياسية والأمنيّة وعلى مقدّراته المالية والاقتصادية. وعلى مدى هذه الأعوام من حكم المخابرات السورية في لبنان، اعتقلت قوات النظام السوري بصورة غير قانونية العديد من اللبنانيين بذرائع مختلفة وخصوصا السياسية منها ومارست ضدهم شتى ضروب التعذيب المخالفة لكل القواعد القانونية والمبادئ الدولية المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب والمعتقلين السياسيين المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف لعام 1949، ومنذ ذلك الحين بات مصيرهم مجهولاً.

هناك المئات من الشهادات التي تثبت أن عدد المعتقلين اللبنانيين ناهز ال 630 مواطناً تم توثيق وجودهم في السجون السورية، لكن مصيرهم ما زال مجهولاً حتى اليوم، وفي الأثناء يستمر النظام السوري بنفي وجود أي لبناني في سجونه بعد مارس (آذار) 2008، إذ أطلق حينها مئة سجين لبناني من مراكز اعتقال موزّعة في أنحاء البلاد.

وتشير المعلومات إلى قرائن عديدة عن وجود عدد من اللبنانيين في السجون السورية، حيث يؤكد شهود عيان سوريون فروا من هذه السجون أن من بين المعتقلين في سجون فروع المخابرات السورية لبنانيين لا يزالون أحياء. وكان قد كشف الشاب السوري عمر الشغري أنه شهد، خلال فترة اعتقاله في سجن فرع الأمن سنة 2015، وجود معتقلين لبنانيين منذ أكثر من خمسة وعشرين سنة.

رئيس جمعية "المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية"، علي أبو دهن، يؤكد أيضا أن هناك احتمالاً كبيراً لوجود معتقلين لبنانيين أحياء في السجون السورية، لأن المصور العسكري السوري السابق الملقب بقيصر المنشق عن نظام الأسد عام 2014 بدأ مهمّته هذه منذ الثمانينيات. وبالتالي، باتت السجون السورية موثقة وبات في الإمكان متابعة هذا الملف وكشف أثر جميع الذين اعتقلوا في تلك السجون.

أضف الى ذلك ما تسرب قبل سنوات وما بات يُعرف بـ"وثائق دمشق" التي أكدت أنّ السلطات السورية تحتجز لبنانيين في عدد من السجون والمعتقلات، من بينها سجون المزّة وصيدنايا وفرع فلسطين، وأنّ النظام السوري نفّذ أحكام إعدام بحقّ أربعة معتقلين لبنانيين، فيما قضى بعضهم تحت التعذيب. وهذا ما جاء في إفادات عدد كبير من المخفيين الذين أطلق سراحهم قبل العام 2008 وشهادات العشرات من اهالي المعتقلين الذين كانوا يزورون من وقت الى آخر ابناءهم في السجون السورية. وما يثبت عدم صحة التصريحات السورية واللبنانية التي نفت وجود اي لبناني محتجز بصورة غير شرعية في السجون السورية، اعتراف السفير السوري عماد مصطفى خلال العام 2005 في العاصمة الاميركية بوجود عدد من "المعتقلين السياسيين اللبنانيين في سوريا ".

وعلى هذا الصعيد، وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أعداد المعتقلين في السجون السورية. فوفقا لتقريرها الصادر في العام 2022، هناك ما لا يقل عن 131 ألفا و469 شخصا ما بين معتقل ومختف قسريا لدى النظام السوري، وهذا ما هو راسخ بالفعل في قاعدة بياناتها الموثقة ضمن برنامج إلكتروني خاص يلتزم بمعايير دقيقة لتحديد حادثة الاعتقال التعسفي، مستندا بذلك إلى أحكام القوانين الدولية ومجموعة المبادئ المتعلقة بالإخفاء القسري.
ورغم عمليات التوثيق هذه وأهميتها، لم يحدث في قضية المعتقلين والمخفيين اللبنانيين قسرا في السجون السورية أي تقدم يُذكر، هذا مع العلم أن قرارات عدة لمجلس الأمن الدولي وللجمعية العامة للأمم المتحدة تتضمن الاشارة الى كل المعتقلين في السجون السورية وليس بشكل خاص الى المعتقلين اللبنانيين وكان آخرها القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 26 حزيران 2023 والذي أنشأ المؤسسة الدولية للكشف عن مصير الأشخاص المخفيين قسرا في السجون السورية خلال الحرب الأهلية والمشار اليه أعلاه. وفي هذا الإطار، ذكرت لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في سوريا في تقريرها للعام 2021 أن "الاختفاء القسري واسع الانتشار في سوريا وقد ارتكبته قوات الأمن عمدا ً على مدار عقود وعلى نطاق واسع، لنشر الخوف وقمع المعارضين وكعقوبة".

ويذكر أن التقرير الصادر عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان في نيسان 2021 خلص إلى أن النظام السوري "يتجنب تقديم أي توضيح نهائي لمصير المختفين قسرياً" وأن "العائلات غالبا ً لا يتم إبلاغها بتوقيت أو طريقة وفاة المختفين". يضاف الى ذلك أن هذه الشبكة تؤكد في التقرير ذاته أن هناك حالات حجب فيها النظام شهادات وفاة العديد من المعتقلين ولم يعلن عنها البتة. ( يتبع ) .

**المعتقلون والمخفيّون قسراً في السجون السورية: انتهاك خطير لحقوق الإنسان وجناية مستمرّة ضدّ الإنسانية (2)**

08-07-2023 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

* **شارك على**
* fb
* tw
* [whatsapp](https://api.whatsapp.com/send?phone=&text=%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b9%d8%aa%d9%82%d9%84%d9%88%d9%86+%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ae%d9%81%d9%8a%d9%91%d9%88%d9%86+%d9%82%d8%b3%d8%b1%d8%a7%d9%8b+%d9%81%d9%8a+%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%ac%d9%88%d9%86+%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9%3a+%d8%a7%d9%86%d8%aa%d9%87%d8%a7%d9%83+%d8%ae%d8%b7%d9%8a%d8%b1+%d9%84%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82+%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d8%b3%d8%a7%d9%86+%d9%88%d8%ac%d9%86%d8%a7%d9%8a%d8%a9+%d9%85%d8%b3%d8%aa%d9%85%d8%b1%d9%91%d8%a9+%d8%b6%d8%af%d9%91...%20https%3a%2f%2fwww.annahar.com%2f265506)
* [telegram](https://telegram.me/share/url?url=https%3a%2f%2fwww.annahar.com%2f265506&text=%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b9%d8%aa%d9%82%d9%84%d9%88%d9%86+%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ae%d9%81%d9%8a%d9%91%d9%88%d9%86+%d9%82%d8%b3%d8%b1%d8%a7%d9%8b+%d9%81%d9%8a+%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%ac%d9%88%d9%86+%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9%3a+%d8%a7%d9%86%d8%aa%d9%87%d8%a7%d9%83+%d8%ae%d8%b7%d9%8a%d8%b1+%d9%84%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82+%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d8%b3%d8%a7%d9%86+%d9%88%d8%ac%d9%86%d8%a7%d9%8a%d8%a9+%d9%85%d8%b3%d8%aa%d9%85%d8%b1%d9%91%d8%a9+%d8%b6%d8%af%d9%91...)
* messenger
* linkedIn

**تعبيرية.**

**A+****A-**

**الدكتور دريد بشرّاوي\***

• القرارات والتقارير الدولية تثبت واقعة الاختفاء والاعتقال القسريين في [#السجون السورية](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%ac%d9%88%d9%86+%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9)
لم يحدث في قضية المعتقلين والمخفيين ال[#لبنان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86)يين قسرا في السجون السورية أي تقدم يُذكر، هذا مع العلم أن قرارات عدة لمجلس الأمن الدولي وللجمعية العامة للأمم المتحدة تتضمن الاشارة الى كل المعتقلين في السجون السورية وليس بشكل خاص الى المعتقلين اللبنانيين وكان آخرها القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 26 حزيران 2023 والذي أنشأ المؤسسة الدولية للكشف عن مصير الأشخاص المخفيين قسرا في السجون السورية خلال الحرب الأهلية . وفي هذا الإطار، ذكرت لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في سوريا في تقريرها للعام 2021 أن "الاختفاء القسري واسع الانتشار في سوريا وقد ارتكبته قوات الأمن عمدا ً على مدار عقود وعلى نطاق واسع، لنشر الخوف وقمع المعارضين وكعقوبة".

ويذكر أن التقرير الصادر عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان في أبريل/نيسان 2021 خلص إلى أن النظام السوري "يتجنب تقديم أي توضيح نهائي لمصير المختفين قسرياً" وأن "العائلات غالبا ً لا يتم إبلاغها بتوقيت أو طريقة وفاة المختفين". يضاف الى ذلك أن هذه الشبكة تؤكد في التقرير ذاته أن هناك حالات حجب فيها النظام شهادات وفاة العديد من المعتقلين ولم يعلن عنها البتة.

• تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرا: حبر على ورق
وكان قد قرّر مجلس الوزراء اللبناني تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً، لمعرفة مصير نحو 17 ألف لبناني هم في عداد [#المفقودين](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%81%d9%82%d9%88%d8%af%d9%8a%d9%86) بشكلٍ قسريّ، منذ بدايات الحرب الأهلية في لبنان عام 1975، وذلك على أثر صدور القانون رقم 105، الذي أقرّه مجلس النواب اللبناني في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، بعد نضال طويل قامت به لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان والهيئات والمنظمات المحلية والدولية المناصرة لها، اذ أن هذا القانون ينص على إنشاء الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً، وعلى الحق بمعرفة أفراد الأسر والمقرّبين مصير ذويهم المفقودين أو المخفيين قسراً، ومكان وجودهم او احتجازهم أو خطفهم وحق الاطلاع على أي معلومة ومعاقبة من يعرقل الحصول على معلومات أو يساهم في تضليل الحقيقة، كما التعاون والتبادل، وحق الأسر والأفراد بالتعويض المادي والمعنوي .غير أن هذا القانون وهذه الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرا بقيا حبرا على ورق حتى تاريخه، اذ لم يتحقق منذ تاريخ وجودهما أي تقدم في هذا الملف ولم تنفذ الحكومات اللبنانية المتعاقبة أي اجراء أو تحقيق لإماطة اللثام عن قضية المعتقلين قسرا في السجون السورية، هذا عدا عن أنها لم تطالب السلطات السورية القيام بأي تدبير يذكر. كما أنها لم تطلب من الأمم المتحدة ولا من اللجنة الدولية لحقوق الانسان القيام بأي تحقيق أو التدخل لدى السلطات السورية بهدف اجبارها الكشف عن مصير مئات المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية.

• الاخفاء أو الاعتقال القسري: انتهاك لحقوق الانسان المعترف بها دوليا
أن ما تعرض ويتعرض له المعتقلون اللبنانيون والسوريون وغيرهم من المعتقلين في السجون السورية من أعمال تعذيب ومعاملة وحشية ومهينة للكرامة الإنسانية ومن حرمان لحريتهم، يعد جريمة بشعة ضد الانسانية وانتهاكاً خطيراً لأبسط قواعد حقوق الانسان المنصوص عليها في الاتفاق الدولي المتعلق بمكافحة التعذيب والمعاملة غير الإنسانية والحاطة بالكرامة التي تمارس ضد السجناء الصادر عن الامم المتحدة بالقرار رقم 39/46 تاريخ 10 كانون الاول 1984، وفي البيان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 كانون الاول 1975 والمتعلق بحماية الاشخاص المعرضين لأعمال التعذيب وللمعاملة الوحشية وغير الإنسانية، لاسيما وأن هذه الانتهاكات للقانون الانساني الدولي ترتكز على بواعث وخلفيات سياسية محضة (م 3 و5 من الاعلان العالمي لشرعة حقوق الانسان وم 7 و9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية). يضاف الى ذلك ان هذه الافعال، إذا ما توفرت الادلة الحسية والمادية على وقوعها، تشكل خرقاً فاضحاً لما جاء في الاعلان العالمي لحماية كل الاشخاص من "الاختفاء القسري" الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في تاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر1992 بالقرار رقم 133/47 حول وجوب اعتبار كل عمل من اعمال الاخفاء القسري جريمة ضد الكرامة الإنسانية ومدانة بوصفها انكاراً لمقاصد ميثاق الامم المتحدة، واعتداء صارخاً وخطيراً على حقوق الانسان والحريات الاساسية التي وردت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان.
لذلك، وعلى الرغم من ان قانون العقوبات اللبناني يعاقب على اعمال الخطف والاحتجاز غير المشروعة بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا لم يطلق الشخص المخطوف خلال فترة شهر من تاريخ اختطافه او احتجازه، يمكن اخراج جرائم اختفاء عدد من اللبنانيين قسرا في السجون السورية او في غيرها من السجون من نطاق اختصاص المراجع التحقيقية القضائية اللبنانية الحالية لأسباب موجبة متعددة، كما يمكن وصف هذه الافعال بالجرائم الدولية تمهيدا لإحالتها على لجنة تحقيق دولية أو لجنة دولية لتقصي الحقائق.

\* الاسباب الموجبة لإخراج قضية اختفاء اللبنانيين قسرا من نطاق اختصاص مراجع التحقيق اللبنانية واحالتها على مرجع تحقيقي دولي
يذكر ان الاغفال الدولي لقضية المعتقلين والمخفيين اللبنانيين قسرا في السجون السورية هو نتيجة واضحة لإهمال ثابت من قبل السلطات السياسية اللبنانية، وذلك على صعيد تقصّي الحقائق ومتابعة هذه القضية الانسانية توصلا لكشف كل تفاصيلها، بحيث لم تعمل هذه السلطات على وضع الامور في نصابها وعلى اتخاذ الاجراءات الآيلة الى الكشف عن مصير هؤلاء المغيبين في السجون السورية. هذا باستثناء بعض الاجراءات غير الفعّالة التي اتخذت، ومنها تأليف لجنة تحقيق بموجب قرار الحكومة بتاريخ 24 ك2 سنة 2000، وتشكيل هيئة تلقّي شكاوى أهالي المفقودين بموجب القرار رقم 1/2001 الصادر عن رئيس مجلس الوزراء الشهيد رفيق الحريري بتاريخ 5 كانون الثاني 2001. وحيث كان من المفترض برئيس الجمهورية السابق ميشال عون القيام بكل ما يلزم في هذا الإطار والتدخل لدى السلطات السورية ولدى حليفته دويلة السلاح للكشف عن مصير هؤلاء المعتقلين، مرت ست سنوات من عهده الكارثي من دون أن يحرك ساكنا أو أن يقوم بما يمليه عليه ضميره وواجبه الوطني والدستوري لإماطة اللثام عن هذه القضية المحقة، وذلك على الرغم من أن من بين هؤلاء المعتقلين عددا لا يستهان به من ضباط ورتباء وافراد كانوا في صفوف الجيش اللبناني تحت إمرته يوم كان رئيسا لحكومة انتقالية في العام 1990، ما قد يعتبره البعض اشتراكا جرميا في هذه الجناية ضد الانسانية لأن في أسس العدالة، السكوت عن الجريمة وإدارة الظهر لها بأية حجة كانت هو جريمة تطال الأفراد الذين اختاروا السكوت عنها. فكيف بالحري إذا كان هذا الساكت الممتنع رئيسا مسؤولا؟ وقد أمعن الرئيس ميشال عون بهذا السكوت المخزي وبالتغاضي عن هذه الجريمة البشعة ارضاء للنظام السوري ولحليفته دويلة السلاح خلال زيارته الأخيرة لبشار الأسد حيث بحث معه أمورا سياسية تخص مصالح صهره الانتخابية من دون أن يأتي على ذكر قضية المخفيين اللبنانيين في السجون السورية...
يضاف الى ذلك ان اجهزة القضاء اللبناني لا زالت عاجزة عن القيام بمهمات القاء القبض على المسؤولين العسكريين والمدنيين اللبنانيين والسوريين المتورطين في عمليات اخفاء قسري لمئات من اللبنانيين، تمهيداً لإحالتهم على المحاكم اللبنانية المختصة لمحاكمتهم. ويأتي هذا العجز كنتيجة طبيعية لوصاية سورية طويلة الامد مارسها النظام السوري على لبنان، ولاستمرار هذه الوصاية حتى بعد الانسحاب العسكري السوري بفعل دويلة السلاح التي تشل كل مقدرات القضاء اللبناني واجهزته بالهيمنة عليه وبتهديد وترهيب وترغيب بعض قضاته.
يشار الى أن عمليات الاعتقال التي قام بها النظام السوري والمليشيات التابعة له في لبنان إنما هي أقرب إلى عمليات خطف، حيث كانت تتم من دون أية مذكرة قضائية قانونية، وغالبا ما كانت قوات الأمن التابعة لأجهزة المخابرات السورية هي المسؤولة عنها، بعيدا عن السلطات القضائية اللبنانية التي تلكأت عن القيام بواجباتها ازاء عمليات خطف مواطنين لبنانيين على يد اجهزة وميليشيات لبنانية وتسليمهم لأجهزة المخابرات السورية. فالنائب العام التمييزي لم يحرك آنذاك ساكناً، وفق شهادات اهالي المفقودين، وخصوصاً تلك التي تم الادلاء بها خلال حلقات تلفزيونية عن قضية المفقودين والمخفيين قسراً في السجون السورية في نيسان عام 2005. ولم يأمر بفتح اي تحقيق في عدد من قضايا المخفيين والمخطوفين اللبنانيين على يد بعض الاجهزة اللبنانية والاجهزة السورية متجاهلا الاثباتات الجدية والموضوعية التي قدمت له من شهادات وافادات وكتابات ورسائل واوراق.
• في ضرورة احالة القضية على لجنة تحقيق دولية أو على لجنة دولية لتقصي الحقائق
ازاء رفض السلطات اللبنانية (من سياسة وقضائية) القيام بما يلزم من إجراءات لتحديد وتوضيح تفاصيل هذه القضية وللتدخل لدى الحكومة السورية ولدى المراجع الدولية المختصة بهدف الافراج عن المخفيين والمعتقلين اللبنانيين في السجون السورية وإعطاء كافة المعلومات عن مصيرهم، يتوجب على الامم المتحدة ان تضع يدها على هذه القضية الانسانية الخطيرة التي تنم عن خرق فاضح للقانون الانساني الدولي. هذا ما كان قد دعا اليه تقرير نقابة المحامين في بيروت الذي صدر في العام 2005 "اذا ما استمرت السلطة اللبنانية في تجاهل ملف المخفيين والمفقودين قسرا وفي التغاضي عن حالات الاختفاء القسري والتقاعس عن التقصي والمراجعة والسؤال والمطالبة بمعتقليها في السجون والمعتقلات السورية، بجميع الطرق المناسبة والمقتضاة..." . وتدخل المراجع الدولية في هذه القضية يعتبر، في هذه الحال، موجبا يقع على عاتق الامم المتحدة، وذلك بالتأسيس على تقاعس الحكومة اللبنانية الحالية عن القيام بواجباتها القانونية والدستورية على هذا الصعيد وعلى ما يحوم حول الاجهزة اللبنانية التي كانت تمسك بالوضع الامني في ظل عهد الوصاية السورية من شبهات تدل على اشتراكها بارتكاب جرائم الاختفاء القسري لمئات من اللبنانيين وترحيلهم وتسليمهم الى السلطات الامنية السورية. وللأمم المتحدة أن تقرر، بالتأسيس على ما تقدم، احالة هذه الجرائم الدولية اما على اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في سوريا واما على المؤسسة الدولية الخاصة بالمخفيين في السجون السورية والتي أنشأتها الهيئة العامة للأمم المتحدة بقرارها الصادر بتاريخ 26 حزيران 2023 خصيصا للتقصي عن حقيقة اختفاء واعتقال الآلاف من الأشخاص في سوريا، وذلك كون السلطات اللبنانية فشلت أو عجزت عن القيام بالتزاماتها القانونية بالتحقيق وبمحاكمة الاشخاص المشتبه بارتكابهم الجرائم المذكورة وكون هذه الجرائم تهدد الأمن والسلم الدوليين وهي قد تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية عملا بأحكام المادتين 13 و17 من نظامها الأساسي، كما يمكن للأمم المتحدة أن تقرر انشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة لمباشرة التحقيق في قضية الأشخاص اللبنانيين المخفيين والمعتقلين قسرا في السجون السورية وفقا لمعايير القانون الانساني الدولي والقانون الجنائي الدولي تمهيداً لإحالتها على محكمة جزائية دولية خاصة Ad Hoc، خصوصا وان النظام السوري يرفض رفضا باتا اعطاء أية معلومات عن المخفيين اللبنانيين بنفيه نفيا قاطعا وجود اشخاص لبنانيين في المعتقلات السورية، كما يرفض السماح للجنة الصليب الاحمر الدولية وللجنة العفو الدولية زيارة السجون والمعتقلات السورية للتأكد من وضع السجناء الصحي وللتحقق من وجود او عدم وجود مخفيين لبنانيين في هذه السجون.
والسؤال يطرح هنا عن امكان ادخال جرائم الاختفاء القسري لعدد كبير من اللبنانيين في خانة الجنايات ضد الانسانية
• الاختفاء أوالاعتقال القسري: جناية ضد الانسانية
يعتبر اتفاق روما الموقع بتاريخ 17 تموز 1998 والذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية الدائمة في لاهاي، أول اتفاق دولي يعرّف الجناية ضد الإنسانية بشكل واضح ومفصل. فالمادة السابعة منه تنص على أن "الجناية ضد الانسانية تفترض ارتكاب أفعال اجرامية في إطار هجوم واسع النطاق او منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم". ومن هذه الأفعال الاختفاء القسري للأشخاص.
ووفقا لأحكام هذه المادة يؤلف جريمة اختفاء قسري وبالتالي جناية ضد الانسانية "القبض على ِأشخاص او احتجازهم او اختطافهم على يد دولة او جماعة او منظمة سياسية او بإذن منها او برضاها، على أن يستتبع ذلك أي من الامرين الآتيين: 1 – رفض الاعتراف بعملية التجريد او حرمان الحرية، 2 – او رفض اعطاء معلومات عن مصير الاشخاص "المخفيين" بنية تجريدهم من حماية القانون لفترة زمنية طويلة".
وينبغي التنبيه هنا الى أن كلمة "هجوم" لا تعني بالضرورة هجوما عسكريا، اذ ان الهجوم قد يكمن أيضا في التدابير الامنية القمعية او الادارية او القانونية المتخذة ضد مجموعة من المدنيين بهدف خطفهم او اخفائهم قسرا او ايذائهم او ترحيلهم او اضطهادهم خلافا لأحكام القانون الانساني الدولي. وبهذا الصدد، تؤكد المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية التي اعتَمَدَتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأوّل/ ديسمبر 2006 لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري بموجب قرارها A/RES/61/177 والتي دخلت حيّز التنفيذ في 23 كانون الأوّل/ ديسمبر 2010، أنه " تشكل ممارسة الاختفاء القسري العامة أو المنهجية جريمة ضد الإنسانية كما تم تعريفها في القانون الدولي المطبق وتستتبع العواقب المنصوص عليها في ذلك القانون".
وكي يشكل جناية ضد الانسانية، يقتضي ان ينفذ الهجوم بدعم السلطة المذكورة وتأييدها او بإذن منها. ولهذا يمكن ان ترتكب الجنايات ضد الانسانية على يد موظف في الدولة او على يد اشخاص منظمين بتحريض وتوجيه من السلطة او النظام الحاكم او أجهزة الاستخبارات التابعة للسلطة الحاكمة او بطريقة السكوت عنهم وغض الطرف عن مخططاتهم التي قد تخدم أهداف السلطة. وتأخذ في هذه الحالة الاخيرة مساهمة السلطة في ارتكاب الجناية ضد الانسانية شكل الفعل السلبي المعاقب عليه بعنوان الاشتراك الجرمي السلبي، ولا يشترط ان يكون الهجوم قد وضع ضمن إطار نزاع مسلح. وهذا ما جاء النص عليه صراحة بأحكام المادة الثالثة من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
وقد ورد في عدد كبير من افادات الشهود وأهالي المخطوفين أن هناك المئات من اللبنانيين الذين تم اخفاءهم واعتقالهم قسرا وعن سابق تصور وتصميم في المعتقلات السورية، وذلك تنفيذا لمخطط نظام حكومي سوري منهجي ضد عدد كبير من اللبنانيين المدنيين والعسكريين المعارضين للوجود السوري في لبنان وعلى مدى ربع قرن بهدف اقصاء هؤلاء الاشخاص والتنكيل بهم، وذلك بتسهيل وبتواطؤ من بعض الجهات اللبنانية في ظل الوصاية السورية، وحتى اشتراك اجهزتها الامنية والأجهزة الأمنية الحكومية اللبنانية أحيانا في عمليات خطف هؤلاء الاشخاص وتسليمهم الى الاجهزة الأمنية السورية. وهذا لأسباب سياسية بحتة. أضف الى ذلك ان السلطات السورية ترفض حتى اليوم أولا الاعتراف بعملية حرمان الحرية التي تمارسها اجهزتها على عدد كبير من الاشخاص اللبنانيين والسوريين على السواء، وتتمنع ثانيا عن اعطاء أية معلومات عن مصير الاشخاص اللبنانيين "المخفيين" قسرا بنية تجريدهم من حماية القانون لفترة زمنية طويلة.

• جرائم ضد الانسانية مستمرة ومتعاقبة
ان هذه الافعال الجرمية، وان كانت بمعظمها مرتكبة قبل تاريخ الاول من تموز 2002، تاريخ دخول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ، قد تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية الزمني لأنها تعتبر من الجرائم المستمرة او المتعاقبة. غير أنه لا يمكن مبدئيا إحالة هذه القضية على هذا القضاء الدولي طالما أن لبنان ليس دولة مصادقة على اتفاق روما باستثناء الحالة التي تقبل فيها السلطات اللبنانية المختصة رضائيا وصراحة اختصاص هذا القضاء في قضية محددة عملا بأحكام المادة 12 من النظام المذكور أعلاه، ولا يمكن تاليا إلزام الحكومة اللبنانية باختصاص المحكمة الجنائية الدولية الا بقرار صادر عن مجلس الأمن، تحت الفصل السابع، يقضي باعتبار أفعال الاختفاء القسري لمئات لا بل لآلاف من اللبنانيين والسوريين والأجانب تهديدا للأمن والسلم الدوليين عملا بأحكام المادة 39 من شرعة الأمم المتحدة. ما قد يبدو من رابع المستحيلات حاليا في ظل عدم وجود توافق دولي حول هذه القضية وحق الدول الخمس الدائمة العضوية استعمال حق النقض الفيتو لتعطيل قرارات مجلس الأمن.

وفي حال عدم قيام لبنان بأي تدبير أو اجراء لكشف ملابسات هذه القضية، يمكن للأمم المتحدة أن تولي اهتماما خاصا ومميزا لهذه القضية وان تقرر اما احالتها على اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في سوريا وهو الحل الأسهل والأبسط قانونا اذ يدخل ضمن اختصاص هذه اللجنة صلاحية التقصي عن كل أعمال الاختفاء القسري المرتكبة على يد قوات النظام السوري وغيرها خصوصا وان هذه الجرائم هي جرائم مستمرة ومتعاقبة ويمكن اعتبارها واقعة على الأراضي السورية حتى وان حصلت عمليات الخطف في لبنان، واما انشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة على غرار اللجنة التي وجدت بموجب القرار الرقم 1595 الصادر عن مجلس الامن في 7 نسيان 2005 في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وذلك من أجل التحقيق في ملابسات جرائم اختفاء المئات من اللبنانيين قسرا في السجون السورية، على ان تمنح اللجنة المختصة صلاحيات ومهمات تنفيذية تخولها العمل بفعالية لكشف حقيقة الجرائم المذكورة وغيرها من الجرائم الواقعة على القانون الانساني الدولي والتي ارتكبت خلال فترة وجود القوات السورية في لبنان، تمهيدا لإحالة الملف اما على قضاء دولي خاص في حال قررت الأمم المتحدة انشاءه واما على المحاكم الوطنية في حال عدم انشاء هذا القضاء، على أن يتم ، في كلتا الحالتين، الزام سلطات النظام السوري بالقبول بإجراءات التقصي والتفتيش عن المعتقلين والمخفيين اللبنانيين قسرا في سجونها وبوضع كافة المعلومات والمستندات والأدلة والوثائق المتعلقة بهؤلاء المعتقلين والمخفيين تحت رقابة وتصرف اللجنة الدولية لتقصي الحقائق، وبدفع كل التعويضات اللازمة للعائلات المتضررة وبتسليم كل المتورطين في هذه الجرائم اما للقضاء الدولي الخاص الذي قد تنشؤه الأمم المتحدة لهذه الغاية واما الى المحاكم الوطنية اللبنانية المختصة في حال عدم انشاء هذا القضاء. وقد يجوز أيضا احالة هذه الجرائم على المؤسسة الدولية الخاصة بالكشف عن مصير المخفيين خلال الحرب الأهلية في سوريا والتي أنشأتها الهيئة العامة للأمم المتحدة بقرارها الصادر بتاريخ 26 حزيران 2023 شرط أن توسع صلاحيات هذه المؤسسة الدولية وتشمل صراحة سلطة التحقيق والتفتيش والتقصي عن مصير المئات لا بل الآلاف من اللبنانيين المحتجزين أو المخفيين قسرا في السجون السورية منذ ما يقل عن سبعة وأربعين عاما وحتى سلطة التوقيف واتخاذ الاجراءات القضائية اللازمة من أجل كشف كل ملابسات هذه الجرائم تمهيدا لإحالتها على قضاء دولي مختص بقرار من مجلس الأمن.

في الختام لا بد من التذكير بأن قضية الاختفاء القسري لمئات من اللبنانيين ظلما في السجون السورية هي قضية انسانية محقة ومقدسة دافع عنها شهداء ثورة الأرز وعلى رأسهم الشهيد الكبير جبران تويني، ودفعوا حياتهم ثمنا لمواقفهم السيادية المناوئة لهذه الممارسات وغيرها من الجرائم البشعة المرتكبة على يد قوات الوصاية السورية في لبنان، لذلك ووفاء لشهدائنا وللمخفيين اللبنانيين قسرا ولعوائلهم ينبغي اعادة احياء هذه القضية ومتابعة مسيرة النضال من أجل الافراج عمن هم احياء من بين هؤلاء المخفيين قسرا والكشف عن مصير الآخرين ومكان وجود رفاتهم. كما يقتضي أن تمارس الضغوط الديبلوماسية الضرورية على النظام السوري لإلزامه الإفراج عن المخفيين الأحياء في سجونه وتقديم كل المعلومات اللازمة عمن فارق الحياة منهم. ويتوجب أيضا على المجلس النيابي اللبناني التصديق على "الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري" في أسرع وقت ممكن، لا سيما أن هذه الاتفاقية هي من الأهمية بمكان كونها تلزم الدول الأعضاء بإخضاع جريمة الاختفاء القسري للتشريع الوطني ما يتيح لذوي المخفيين مراجعة القضاء اللبناني وملاحقة من يعتبرونهم مسؤولين عن اخفاء ذويهم.

ونؤكد أخيرا على أن هذه القضية ستبقى من أولى اولوياتنا وسنتابع مسيرة الدفاع عنها بكل ما أوتينا من قوة حتى جلاء الحقيقة كاملة، وان العدالة آتية، آتية، آتية لا محال ...مهما طال الزمن.، فان نسيتم، فنحن لن ننسى أبدا.